

المصدر: الشعب

التاريخ: ٦ أغسطس ١٩٩٩



عوذتهم معروفه لانهم  
اكثر من الاسرائيليين

## اللاجئون الفلسطينيون.. كيف يتصور الصهاينة الحلول لمشكلاتهم؟!

يعانى لاجئو الأرض المحتلة عام ٤٨ و ٦٧ شظف العيش وعدم تونير متطلبات الاستمرار في البقاء، مما جعلهم غير مرغوب فيهم إلى ما شاء الله في الدول التي لجأوا إليها.. ويزيد من معاناتهم أن مؤسسات المجتمع الدولي تسير بتوجيه أمريكي - أوربي، ومن هذه المؤسسات وكالة «الأونروا» التي أنشئت عام ١٩٤٩ لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين وتوفير فرص عمل لهم. والتي وصل بها الأمر إلى التحكم في مناهج الدراسة الفلسطينية بحذف كل ما يتعلق بإدانة إسرائيل بناء على طلب واشنطن! ويبلغ عدد الفلسطينيين لدى وكالة «الأونروا» ٣.٥٠٠.٠٠٠ لاجئ موزعين على مخيمات داخل فلسطين ولبنان وسوريا والأردن، حيث يقيم (٤١٪) منهم في أربع مدن وثمانية مخيمات أقيمت عام ١٩٤٨ تبعتها ٥ مخيمات بعد حرب عام ١٩٦٧.

إلا أن ما يزيد من إعاقة عملية الإحصاء بروز وضع جديد يتمثل في تضارب الأعداد التي تزيد لدى دائرة شئون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية مما يقرب من ١.٥٠٠.٠٠٠ لاجئ لاتعترف «الأونروا» بوجودهم في وقت يبدو فيه أن مصير هذه الوكالة الدولية نحل مهيب الاحتمالات بإلغائها وهو ما عبر عنه نائب رئيس البنك الدولي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا «كمال درويش» حين دعا الفلسطينيين إلى الاعتماد على أنفسهم بعيداً عن الدول المانحة والمساعدات الخارجية التي ستأخذ طريقها نحو التضاؤل.

والتساؤل القائم حالياً هو حول السياسة الأمريكية تجاه قضية اللاجئين بعد ما أعرب الرئيس الأمريكي «بل كلينتون» عن تمنياته أن يشعر الشعب الفلسطيني بأنه حر أكثر للعيش حيثما يرغب وحيثما يريد. ثم عاد ليلجس تصريحاته. وربما تأتي الإجابة من موقف السفير الأمريكي في بيروت «دافيد سترفيلد» الذي يرى أن إثارة قضية اللاجئين مع قرب استئناف المفاوضات هي نوع من وضع الهواجس أمام موجة التفاؤل المشاعة في الوقت الحالي، والتي يرغب الأمريكيون في استمرارها بانسجام مع مواقف رئيس الوزراء الصهيوني «يهود باراك» وبتوجيه النصائح لـ «ياسر عرفات» من أجل التآلف وعدم التحدث عن مصاعب أو وضع عراقيل.

ويتضح الصورة أكثر من خلال تقرير أعدته المحرر العسكري الصهيوني «زائيف شيف» يزعم فيه أن الفلسطينيين ملزمون بالتخلص من فكرة مطالبة «إسرائيل» بأن تستوعب اللاجئين الفلسطينيين على المساحة القليلة التي ستبقى في يدها، كما تقول حرفية التقرير!

ويضيف «زائيف شيف» في تقريره: «إن إسرائيل لاتستطيع الموافقة على أن تواجه مشكلة وجودها كدولة يهودية فهذا سيحدث مشكلة ديموغرافية ترافقها مشاكل أمنية صعبة».

من رابع المستحيلات، كما أن دفع الصهاينة للتعويضات يعد مستحيلا أيضا. وكحل يراه الصهاينة ممكنا للقضية قدم البحث حلا صهيونيا أشار إلى إنه الوحيد الممكن للمشكلة.

وهو- كما يقترح البحث- أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بدفع التعويضات اللازمة نيابة عن الكيان الصهيوني، وذلك بتحويل جزء من المساعدات الأمريكية السنوية للكيان الصهيوني للاجئين الفلسطينيين. وأشار البحث إلى أن هذا الحل إذا كان غير ممكن فلدى الصهاينة مورد آخر يمكن عن طريقه دفع التعويضات دون المساس بخزانة الحكومة الصهيونية وهذا المورد عرضه البحث لأول مرة في الكيان الألماني، حيث ذكر البحث أن للكيان الصهيوني لدى ألمانيا تعويضات عن المذابح المزعومة من جانب «هتلر» إبان فترة الحرب العالمية الثانية قدرها- على حد تقدير البحث - من ٥ - ١٠ مليارات دولار، وأن هذا المال يمكن للكيان الصهيوني أن يستغله في دفع التعويضات اللازمة.

وفي نهاية الاقتراح كشف البحث عن أن هناك خطة صهيونية معدة لمطالبة الدول العربية وعلى رأسها مصر وسوريا والعراق واليمن وليبيا وتونس والمغرب بدفع تعويضات ضخمة لليهود من أصول تلك الدول العربية، وذلك بزعم أن يهود تلك الدول قد تركوا أموالهم بها ورحلوا دون حصولهم على التعويضات التي يسعى إليها اللاجئون الفلسطينيون، وفي النهاية يرفض العرب فيرفض الكيان الصهيوني هو الآخر. ويعتقد الصهاينة أن الذين يطالبون بعودة اللاجئين الفلسطينيين إنما يعيرون انتباهها ضئيلا لحقائق الموقف الاقتصادية والسياسية واهتماما أقل لما سيخلفه هذا النقل الهائل للاجئين من سلامة واستقرار «الدولة اليهودية». وتفسير ذلك من وجهة نظر الصهاينة أن وضع الكيان الصهيوني الاستراتيجي المكشوف والذي يحدق به البحر وأربع دول عربية معادية.. هذا الوضع يزيد من تعقيد المشكلة ويجعل قبول الكيان الصهيوني في ظل هذه الظروف لشعب معاد يرتبط مع جيرانه بروابط الدم يعتبر انتحارا لا يحتاج إلى وقت قصير، ولا تقف الحجة ضد عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم وأرضهم عند حد اعتبارات الأمن والسلامة ولكن هناك أيضا اعتبارات اقتصادية واجتماعية وديموغرافية، حيث إن عودة اللاجئين الذين يشكلون وحدهم عددا أكبر من عدد اليهود في كل أرض فلسطين المحتلة- هذا بخلاف عرب ٤٨ وسكان الضفة والقطاع- تشكل خطرا على المشروع الصهيوني الذي بات يعاني التصدع والانهيار وهو ليس في حاجة إلى قضية يمكن أن تجهز عليه.

الدولة	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠
لبنان	٣٩٢.٣١٥	٤٦٣.٠٦٧	٥٣٣.٤٩٢	٦٠٣.٦٦٣
سوريا	٣٥٧.٨٨١	٤١٠.٥٩٩	٤٦٠.١٨٨	٥١٤.٧٤٣
الأردن	١.٨٧٠.٣٤٢	٢.٢٥٥.٩٠٨	٢.٦٦٤.٨٧٦	٣.٠٩٢.٤١٩
قطاع غزة	٧٧٦.٨٣٢	٨٣٧.٦٩٩	٩٤٩.٧٩٥	١.٠٦٠.٤٨٥
الضفة الغربية	١.٢٢٧.٥٤٥	١.٣٨٣.٤١٥	١.٥٤١.٩٩٦	١.٧٠٥.١٠٧
الإجمالي	٦.١٩٢.١٥٣	٦.٠٣٦.٦٦٣	٨.٢٤٦.٥٩٠	٩.٣٥١.٩٨٥

«تصور إسرائيلي للزيادة السكانية للاجئين الفلسطينيين حتى عام ٢٠١٠»

يعتبر الصهاينة موضوع اللاجئين الفلسطينيين خطرا لا بد من تجنبه بأي ثمن، وهو يذكر جيدا أن مشكلة اللاجئين اليهود المزعومة أدت إلى تحقيق مكاسب لإسرائيل في الأمم المتحدة عام ١٩٥٧ بعد أن عولجت بمهارة وبشكل مسرحي، وبالتالي يخشى تكرار ذلك مع مشكلة اللاجئين الفلسطينيين التي طفت على السطح مؤخرا واستغلالها في المفاوضات كراس مال سياسي للفلسطينيين. أي أن الصهاينة يخشون أن يعيد التاريخ نفسه! ومع بداية انفجار مشكلة اللاجئين أعلن الصهاينة أنهم سيعوضون اللاجئين عن أراضيهم الزراعية التي تركوها، كما أعلنوا عن استعدادهم للدخول في محادثات مع هيئة مناسبة تعينها الأمم المتحدة حول كمية وطريقة دفع مثل هذه التعويضات. وذلك حتى تنجز حلا سريعا لمشكلة اللاجئين حتى بدون حل نهائي، وقد تغير الوضع الآن بعد مرور أكثر من خمسين عاماً.

وتحت عنوان «التعويض الإسرائيلي الممكن لمشكلة حق العودة» أشار بحث حكومي صهيوني غير مصرح بنشره إعلاميا أعده رئيس المخابرات العسكرية الصهيونية السابق «شلوموجازيت» إلى أن مسألة الاعتراف الصهيوني بحق العودة تعد طبقا لما جاء في البحث